تاريخ الزمن الراهن في المغرب
بحث في سياق الميلاد

د. جواد التباعي
باحث في التاريخ والتراث
أكاديمية فاس
مكناس – المملكة المغربية

بيانات الكتاب

المؤلف: محمد العفاس
سنة النشر: ٢٠٢٣
عدد الصفحات: ٢٥٥ صفحة من القطع المتوسط

المطبعة: مؤسسة آفاق.
مكان الطبع: مراكش، المملكة المغربية.
الناشر: مؤسسة آفاق، بدعم من وزارة الثقافة

كلمات مفتاحية:
الزمن الراهن؛ العلوم الاجتماعية؛ تاريخ المغرب؛ الألفية الثالثة؛ حقوق الإنسان؛ أرشيف المغرب

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2024.375558

مقدمة

صدر للباحث محمد العفاس كتاب "تاريخ الزمن الراهن في المغرب بحث في سياق الميلاد" عن مؤسسة آفاق. وهو الإصدار الذي نشرته مطبعة آفاق بمراكش ربيع ٢٠٢٣م. جاء الكتاب في ٢٥٥ صفحة من القطع المتوسط بغلاف أبيض أنيق، تتوسطه صورة لاستقبال الملك لأعضاء هيئة الأنصاف والمصالحة بمدينة أكادير في ٧ يناير ٢٠٠٤. تعبر الصورة عن مضمون الكتاب، لما لهذا الحدث من أهمية في ميلاد تاريخ الزمن الراهن ببلادنا. تضمن الكتاب مقدمة وأربعة فصول، وملحق لنصوص مترجمة ذات صلة بالموضوع، وحوار مع مدير مؤسسة أرشيف المغرب، ولائحة بيبليوغرافية موسعة بلغات متعددة.

صرح الكاتب في **عنوان** كتابه بأنه سيركز على السياق الذي ولد فيه تاريخ الزمن الراهن ببلادنا، وربط في **المقدمة** ظهور تاريخ الزمن الراهن في المغرب بثلاث سياقات رئيسة:

سياق سياسي: طبعه انفراج في العلاقة السياسية بين الملكية وأحزاب المعارضة، أنهى مسلسل صراع طويل بإشراك هذه الأخيرة في حكومة التناوب التوافقي سنة ١٩٩٨م. وهو أمر يسر مع بداية عهد محمد السادس عدة ملفات (حقوق الإنسان، المرأة، الأمازيغية، التنمية

الاقتصادية والاجتماعية...)، ومنح من حرية أكبر للصحافة والمذكراتيين تفعيلاً توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وحفظ التاريخ والذاكرة والأرشيف.

سياق حقوقي: تميز بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ١٩٩١، وتنصيص دستور ١٩٩٢ على احترام حقوق الإنسان، وإحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، وتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة التي أوصت بضرورة الاهتمام بالأرشيف وخلق مؤسسة ومعهد لجمعه والحفاظ عليه.

سياق أكاديمي: تميز بتعدد ندوات ولقاءات الأكاديميين بشأن سبل دراسة الماضي القريب، ومشاركة مؤرخين في صياغة تقرير الخمسينية، وإبداء حماسة لإطلاق تجربة المغرب في الزمن الراهن.

الفصل الأول: تاريخ الزمن الراهن حقل إبستوغرافي جديد

استعرض فيه الباحث السياق التاريخي لبروز هذا الحقل الإبستوغرافي الجديد بالجامعات عبر العالم خلال العقود الأربع الأخيرة. مبرزا تفاعل المؤرخين مع خصوبة وعمق أحداث القرن ٢٠م (الحربين، أزمة١٩٢٩، بروز الاتحاد السوفياتي، حركات التحرر، سقوط المعسكر الشرقي...)، والمعارك الفكرية التي خاضها المتحمسون في سبيل توحيد تسميته ومحدداته الكرونولوجية لتفسير الكثير من الظواهر. قسمه الباحث إلى خمسة محاور بدأها بسياق ميلاد تاريخ الزمن الراهن، وعرج على إشكالية التسمية والتعريف والمحددات الكرونولوجية، ونبش في سبل مواجهة الاعتراضات التي واجهها هذا الحقل التاريخي. وتطرق لخصائصه ومميزات مصادره.

١. سياق الميلاد

استهل الكاتب هذا المحور بكشف سياق دفاع كبار المؤرخين عن تاريخ الزمن الراهن، ومنهم مارك بلوخ الذي صرح أن "**سوء فهم الماضي هو وليد الجهل بالحاضر**"، لأن هذا الأخير بوصلة توجه الأبحاث التاريخية. وأكد جون فرانسوا سولي أن كتابة التاريخ القديم اعتمادا على المقابلة الشفهية والمقارنة مصدر مهم، وتقليد قديم مارسه هيرودوت ومؤرخو مختلف العصور. وتتبع الباحث سياق تراجع الاهتمام بهذا الحقل التاريخي مع اختراع المطبعة، وتراجعه مع بروز النزعة العلمية خلال القرن التاسع عشر الميلادي. ورصد تقديس المدرسة الوضعانية للوثيقة تحت شعار "**لا تاريخ بدون وثيقة**" مكتوبة تحديدا، واعتماد مسافة زمنية عن الأحداث. وهو ما يعني ضمنيا إقصاء التاريخ القريب، وتقسيم العمل بين المؤرخ الخاضع لمنهج تاريخي والصحفي[١].

وتتبع تراجع الاهتمام بالزمن الراهن في خمسينات القرن الماضي بسبب اهتمام بروديل بالزمن الطويل والبنيات. وأبرز دور تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية في إعادة تاريخ الزمن الراهن إلى الواجهة، بعد فقدان السرديات لبريقها، وسيادة "تيارات العودة" خاصة التاريخ السياسي الحدثي، البيوغرافيا، التاريخ والذاكرة، والبحث القلق عن الهوية. وبيَّن مساهمة سقوط الأنظمة الديكتاتورية وظهور المنظمات الحقوقية، ودخول عدة دول في مرحلة العدالة الانتقالية، وتوسع هامش الحرية لدى المؤرخ وتزايد معاهد الزمن الراهن ومن أبرزها:

*__معهد تاريخ الزمن الراهن__ في فرنسا منذ ١٩٧٨ كاستمرارية للجنة الحرب العالمية الثانية لسنة ١٩٥١[٢]، والذي ترأسه فرانسوا بيداريدا منذ التأسيس حتى ١٩٩٠[٣].

*__معهد التاريخ المعاصر__ بجامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، وقد اشتغل وفق مقاربة متداخلة مع باقي التخصصات على مواضيع عدة[٤].

*__معهد التاريخ البريطاني المعاصر:__ تأسس سنة ١٩٨٦، وسعى لإثارة الانتباه إلى الأربعة عقود الأخيرة بجمع الشهادات الشفوية والمكتوبة. وتتبع تطور التعليم والتكوين المهني الابتكار التقني. واستنتج الباحث تقارب منهجيات العمل والتسميات في أمريكا وبريطانيا[٥].

٢-إشكالية التسمية والتعريف والمحددات الكرونولوجية

ناقش المؤلف مسألة تعدد تسميات المرحلة المعاصرة جدًا (القريب، المباشر، تاريخ الزمن الراهن...)، وخلص إلى أنها لا تحيل على نفس الكرونولوجيات، وبالتالي غياب إجماع حولها. وعاد ليؤكد هيمنة تسميتين يخلط بينهما كثير من القراء وحتى المؤرخين الفرنسيين والبريطانيين هما:

- تاريخ الزمن الراهن
- التاريخ المباشر

اعتبر بعضهم التاريخ المباشر تاريخا غير علمي لارتباطه بالصحافة. وتحجج آخرون بغياب أرشيف هذه المرحلة لسرد النقاش الدائر. يعتبر جامع بيضا تاريخ الزمن الراهن كل تاريخ يكتب تحت أنظار الشهود، ويصنفه سولي ضمن الجزء الأخير من التاريخ المعاصر، أي فترة موجزة لا تتعدى القرن الواحد لايزال شهودها على قيد الحياة. وتعتبر معظم المعاهد (معهد أوهايو، المعهد البريطاني...) نهاية الحرب العالمية الثانية هي بداية الحقبة، أي حوالي ٧٥ سنة أو تزيد قليلا. بينما عاد الفرنسيون إلى بداية الحرب العالمية الأولى كإطار متحرك راهن اليوم، وليس كذلك بعد عقد من اليوم.[٦]

3. في مواجهة الاعتراضات:

أثار فيه المؤلف الأسئلة الأكاديمية الحارقة بشأنه فأجملها في[٧]:

مشكلة القرب	مشكلة غياب المصادر الأرشيفية:	الجهل بالمآلات:
ذَكَّر فيه ببداية المسافة الزمنية بين الأحداث والتأريخ لها مع المدرسة الوضعية التي استفادت من توفر الأرشيف خلال القرن التاسع عشر. ومن ذلك الحين اعتبره المعارضون شرطا ضروريا. واعترف جاك لوغوف بصعوبة الجمع بين الالتزام الشخصي والواجب المهني". وحاول	يتأسف جاك لوغوف لغياب الأرشيف العمومي. ويرد المؤيدون أن المؤرخ ليس صاحب كرسي ينتقد وينتظر الأرشيف العمومي (الشهادات المتعددة، الوثائق المتنوعة...)، بل يقارنها مع الأرشيف الخاص لخلق التوازن (مذكرات، رسائل، صور ...)، رغم أن	بين فيه الباحث ما يقوم مؤرخ الزمن الراهن بتأويلات وتحليلات ضمن سيرورات لامتناهية، لا يعرف نتائجها ولا كيف ومتى ستنتهي. لذلك لا يتوصل إلا إلى خلاصات مؤقتة خاضعة للإضافة التصويب والتعميق.

مشكلة القرب	مشكلة غياب المصادر الأرشيفية:	الجهل بالمآلات:
فرانسوا بيداريدا نزع صفة القدسية عن المسافة الزمنية، ونبه ج فرانسوا سولي إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر، وعدم الانجرار وراء نوازع الذات التي تصيب مؤرخي التاريخ المباشر.	الفاعلين لا يسلمون وثائقهم للدولة. ويلتزم بالمنهج النقدي والاستعداد لتحويل التجارب إلى تاريخ.	ويصرح مؤرخو الزمن الراهن أن العائق الأكبر أمام أعمالهم هو انعدام حرية التعبير سواء من الدولة أو من الضغط الاجتماعي.

٤ خصائص الزمن الراهن:

أجملها الباحث في خمس خصائص رئيسية:

أ. التباس الذاكرة بالتاريخ: ساهمت غزارة الذاكرة في ملء الفراغات الحاصلة في التاريخ القريب، وبين المؤرخون الفرق بينها وبين التاريخ. واعتبر الذاكراتيون إنتاجاتهم أحيانا مساعدة للتاريخ، ويجعلونها محله أحيانا أخرى رغم طبيعتها الذاتية والانفعالية. لذلك ينزعجون من مهنية المؤرخ وتخصصه المعرفي، بينما يحسم المؤرخون في اعتبار التاريخ تخصصا، والذاكرة عفوية، وخيالا أحيانا يشترك فيها الجميع[٨].

ب-بين المؤرخ والصحفي: ذكر المؤلف سبق الصحفي لكتابة التاريخ القريب، وبيَّن أوجه نجاحه في التعريف بقضايا تاريخية في مجالات متعددة (التاريخ، العلوم السياسية...)، وذلك رغم تركيزه على السرد الكرونولوجي. واعترف بصعوبة الفصل التام بين التاريخ والصحافة، بدليل أن الصحفي بدوره يغوص في الوثائق والسجلات، ويحلل، ويقارن... ويساهم في تعميم المعرفة التاريخية في صفوف عموم القراء. بينما تبقى الكتابة التاريخية عسيرة الهضم بالنظر لشروط التوثيق العلمي. وأكد بالمقابل على أن الصحفي لا يقوم مقام المؤرخ بالنظر لفارق السرعة، وإكراهات الوقت، فالمؤرخ

يأخذ وقته للتحليل والغربلة (بيضا) والنقد، بينما يبقى الصحفي شاهداً على عصره.

وخلص إلى أن الصحفي صحفي والمؤرخ مؤرخ. يتميز هذا الأخير بثقافة وحدس واسعين، وإلمام بنظريات المعرفة التاريخية. لذلك اعتبر العروي أصحاب فكرة "**الصحفي مؤرخ اللحظة**" جاهلين بالفروق التقليدية بينهما[٩] . وتأسف ج. لوغوف لانعدام الحس التاريخي لدى الصحفيين، لذلك أوصاهم بالركائز الآتية:

- قراءة الحاضر والحدث بعمق تاريخي كاف ووجيه.
- إخضاع المصادر للحس النقدي الخاص بكل نوع منها.
- الاجتهاد في التفسير وعدم الاكتفاء بالوصف.
- التمييز بين الأحداث الدالة والعرضية، وموضعتها في الزمن الطويل. وتأطيرها بإشكالية وإخضاع أحداثها لتراتبية معينة.

ج ـ كتابة تحت أنظار الشهود: يثير فيه الباحث مسألة المأزق المعرفي الذي يقع فيه المؤرخ الذي يشتغل على ذاكرة الشهود، وتحت أنظارهم. تبدأ مواجهة درامية بين "ذاكرة الشاهد" و"عمل المؤرخ" بعد الاطلاع على ما كتبه هذا الأخير، وذلك بالنظر لاختلاف أهدافهما. إذ يعتبر الأول شهادته حقيقة، بينما يخضعها الثاني للنقد التزاما بقواعد النهج التاريخي، لذلك نجد الفاعل يتهيب من عمل المؤرخ لأنه قد يقلل من الاحترام الواجب له[١٠].

حـ تأثير الطلب الاجتماعي: بين فيه دور الطلب الاجتماعي في تزايد الاهتمام بتاريخ الزمن الراهن. لذلك دافع المؤرخون عن حقهم في إعطاء التفسيرات اللازمة للأحداث الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل انطلاقة تنموية أفضل. لكنهم سعوا دائما لإيجاد توازن بين تحفيز الطلب الاجتماعي، وحده من حرية اختيار المواضيع حسب فرانسوا بيداريدا[١١].

ه ـ عودة الحدث والزمن القصير والحوار مع العلوم الاجتماعية: تناول فيه توافق الاشتغال على الزمن القصير مع الاشتغال على الماضي القريب. وأبرز تخوف فرانسوا سولي من الخلط بين" المهم" و"الشكلي"، وتراجع عدد من المؤرخين عن احتقار التاريخ الحدثي الموروث عن تعاليم بروديل. وتطلب الاشتغال على التاريخ الراهن التفاعل مع العلوم الاجتماعية بمقاربة تاريخية دون أن يزيد ذلك عن اللزوم[١٢].

ه. مميزات مصادر تاريخ الزمن الراهن:

بين فيه دور تاريخ الزمن الراهن في تسليط الضوء على مصادر تاريخية جديدة كالصور، والوثائق السينمائية، وتسجيلات الفيديو. وأبرز المكانة المتميزة للشهادة (سمعية، بصرية، مكتوبة...) عند تعذر الولوج إلى الأرشيف. وذلك نظرا لسهولة القيام بتسجيلها، مع تجنب تصيف الشهود إلى جيد وسيء. تشجع الشهادة أيضا على البحث في تمثلات والأثر النفسي للحدث على الفرد والجماعة، كما تساهم في إنقاذ الذاكرة من التأويلات المغرضة[١٣].

الفصل الثاني: بداية التفكير في كتابة تاريخ المغرب الراهن

سجل الباحث تأخر كتابة الزمن الراهن في المغرب، رغم بداية النقاش التاريخي الأكاديمي حوله منذ ثمانينات القرن الماضي تزامنا مع توسع هامش الحرية في البلاد. وتفاعل جماعة المؤرخين المغاربة مع النقاش العالمي في هذا الشأن من خلال ثلاث ندوات:

ا. ندوة البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم[١٤]: في ثلاث محاور:

أولها: مراحل واتجاهات ومناهج الكتابة التاريخية منذ الاستقلال، وثانيها قضايا قطاعية، وثالثها التعريف بالتأليف التاريخي حول المغرب في بلدان أوروبية. وكل ذلك لرصد وتلمس آفاق تاريخ تمت الإشارة إليه ب "الساخن" و"القريب جدا"[١٥].

أثار فيها عبد الأحد **السبتي** إشكال امتداد الماضي القريب في الحاضر، وامتناع الشهود عن الشهادة لمن لا يجاملهم. وعزى رجوع مؤرخين إلى القرن ١٩م (العروي، عياش...) إلى الرغبة في مواجهة الأطروحات الاستعمارية غنى الأرشيف. وأشار إلى إغفال البحث التاريخي للتحولات الاج في ظل الحماية، وتمثلات المغاربة للحظة الاستعمارية. وربط محمد **كنبيب** بين قلة الدراسات حول تاريخ يهود الحماية وضعف تقييم الأثر اليهودي في تاريخ المغرب خلال هذه المرحلة. واعتبر دانييل **ريفي** المرحلة الاستعمارية منعطفا يجب أن يحظى باهتمام المؤرخين لفهم الاستعمار الذي لايزال جاثما على الذاكرة الجمعية والخروج من الذكرى. ودعا إلى البحث عن تقاطعات التاريخ مع باقي العلوم، والتركيز على الأرشيف

الكولونيالي[١٦] لأنه يسهم في تعدد المصادر رغم فوضويته. ويقترح دراسة الزمن تاريخ الحماية بالمغرب وفق ثلاث إيقاعات:

- **إيقاع الزمن المضطرب أو القصير:** لفهم بداية ونهاية الحماية

- **إيقاع الزمن شبه القصير أو البطيء:** يدرس التحولات الديمغرافية والاقتصادية والحياة اليومية للبسطاء مغاربة وأجانب.

- **إيقاع الزمن الطويل:** مغرب الحماية في علاقته بما قبلها وبعدها وفي ارتباط بالعالم الإسلامي والمتوسطي وإفريقيا وليس بالدول المستعمرة فقط، إذ كان مغرب الحماية وما بعدها موضع كتابات أجنبية كثيرة في دول كروسيا انطلاقا من منهجية " تقدمية" قائمة على النظرة الاشتراكية العلمية. لقد ركزت هذه الدراسات على الجانبين السياسي والاقتصادي، وحركات التحرر، وأزمة أكادير، ودور الأمازيغ في الحياة السوسيو اقتصادية والسياسية خلال الخمسينات، والطوائف الإثنية، والحركة العمالية والسياسية الخارجية للمغرب[١٧].

وخلص الباحث إلى أن الندوة كانت محطة بارزة في حصيلة البحث التاريخي بالمغرب، تحاشى فيها الباحثون الخوض في التاريخ القريب لارتباطه بحساسيات الحاضر. وعرج على هامش الحرية الذي سجله المغرب في بداية التسعينات، خاصة مع الإصلاحات السياسية والدستورية. وهذا ما فرض ضرورة تفاعل المؤرخين مع المحيط والذي تجلى في ندوتي "وثائق الحماية: رصد أولي" سنة ١٩٩٥، وندوة "إعادة التفكير في حقبة الحماية" سنة ١٩٩٨م.

٢ ـ مظاهر الانفراج السياسي في التسعينيات:

تتبع خلالها الباحث إشراك المعارضة في الحكم، والإصلاحات الدستورية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان مؤسساتيا ودستوريا استجابة لضغط وطلب شعبي:

ـ الضغط الدولي: تمثل في:

- إدانة منظمة العفو الدولية سنة ١٩٩٠ لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، تذكير الولايات الدولية للمغرب بالمواثيق الموقع عليها في هذا الشأن.
- رصد السفارة الأمريكية لوضعية حقوق الإنسان وإنجاز تقارير سنوية بشأن انتهاكاتها ...).
- رغبة في تحسين صورة المغرب في إطار "خصوصيته" في خضم سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وموجة الديمقراطية بأروبا الشرقية،
- تساؤل الإعلام الفرنسي عن وضعية السجون بالمملكة (القنيطرة، تازمامارت..)
- تحرك الناشطين الحقوقيين المقربين من دوائر القرار الفرنسية بصدور كتاب "صديقنا الملك"[١٨] الذي خلق أزمة ديبلوماسية بين المغرب وفرنسا بسبب اهتزاز الصمت المحيط بسنوات الرصاص.

الطلب الوطني والشعبي: تجلت تمظهراته في:

- تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ١٩٨٨، وانخراطها في مسلسل الإصلاحات الحقوقية والدستورية.
- تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ٨ ماي ١٩٩٠ لتصفية مشاكل ضحايا سنوات الرصاص وطي صفحة الماضي[١٩].
- تعديل الدستور سنة ١٩٩٢ وتدبيجه بعبارة "تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا".
- إحداث وزارة حقوق الإنسان (١٩٩٣) في حكومة عزيمان أحد مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وصرف تقاعد بقيمة ٥٠٠٠ درهم لمعتقلي تازمامارت[٢٠].

لقد تكتلت أحزاب المعارضة في "الكتلة الديمقراطية"، وامتنعت عن التصويت لدستور ١٩٩٢ باعتباره مخيبا للآمال، ولم تعترف بنتائج انتخابات ١٩٩٣. ورفضت المشاركة في الحكم، ورغم عدم تلبية كل المطالب اقتنعت معظم أحزاب المعارضة بتعديلات دستور ١٩٩٦[٢١] وصوتت لصالحه (باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي).

قررت تلك الأحزاب المشاركة في انتخابات ١٩٩٧، وقبلت على مضض تكليف إدريس البصري وزيرا الداخلية بإيجاد صيغة للتوافق مع المعارضة لإنجاح هذه الانتخابات، انتهى بتوقيع ميثاق شرف في فبراير١٩٩٧. نص الميثاق على التزام السلطات العمومية بضمان انتخابات نزيهة، واعتراف المعارضة بنتائجها وتمويل الدولة للانتخابات وحق الأحزاب في الإعلام العمومي[٢٢].

تصدر الاتحاد الاشتراكي انتخابات١٩٩٧، وكلف الحسن الثاني عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب التوافقي ربيع ١٩٩٨ دون وزارات السيادة (الداخلية، العدل، الأوقاف، الخارجية)، وأسندت للمعارضة القطاعات الاجتماعية المتأزمة. وجاء البرنامج الحكومي عبارة عن مقترحات لخبراء دوليين عجز وزراء التكنوقراط عن تنزيله بعد انسحاب الدولة من كل قطاعات الإنتاج والتوزيع، وتشجيع المنافسة، وإصلاح الإدارة، وعصرنة القضاء، وإدراج مفهومي المردودية والتأهيل في منظومة التربية والتكوين، وتخفيض النفقات الاجتماعية، وضمان السلم الاجتماعي.

لخص الباحث المشهد الجديد مستدلا بقول ميشيل أبيتول: "**بالتأكيد لم يعد مغرب الحسن الثاني كما كان. إذ لم يكن أحد يستطيع تخيل اجتماع واحد بين خليفة أوفقير والدليمي (يقصد إدريس البصري، ومساعد سابق للمهدي بنبركة (يقصد اليوسفي)، المحكوم غيابيا بعقوبات قاسية والعائد إلى أرض الوطن سنة ١٩٨٠ بعد زمن طويل من المنفى**". وقدساهم هذا الانفراج في تحرير الذاكرات والأقلام والأفواه وبدأت الجرأة في مناقشة قضايا التاريخ القريب مما كان له انعكاس أكاديمي في كتابة تاريخ الحماية وما بعد الحماية رغم صعوبات الوهلة الأولى.

٣ـ ندوة وثائق الحماية رصد أولي (1995)[٢٣]

أثيرت خلالها قضايا أبرزها تشتت مراكز الأرشيف، وغزارة وتنوع الوثائق المتعلقة بفترة الحماية، وصعوبة الوصول إليها. وعبر المشاركون عن سرورهم بحلول مرحلة كتابة تاريخ المرحلة الاستعمارية باحترافية. وهكذا أكد **البكراوي** ضرورة فحص مستندات عهد الحماية لتحليلها، والوقوف على مدى تأثيرها في حاضرنا. واستنكر ترك المؤرخين المغاربة مجال كتابة هذه المرحلة للأجانب علما إنها أكثر تأثيرا في المغاربة من مرحلة القرن ١٩. وأبرز **أبوبكر هادي** أهمية التعريف بالوثائق المتعلقة بفترة الحماية وطبيعتها والمؤسسات التي توجد بها. ونوه **عبد المجيد بنجلون** باهتمام المغاربة بتاريخ بلادهم خلال القرن ٢٠م، وسجل نقصا في معطيات الأرشيف الإسباني مثلا ودافع عن الأرشيف الشفوي لأنه يتيح الوصول على معلومات مباشرة من الشاهد الفاعل. واعتبر **عبد المجيد بن يوسف** الجريدة الرسمية منجما من وثائق تاريخ المغرب المعاصر. ونبه **بوشتى بوعسرية** لأهمية الأرشيفات الأجنبية وتعمد بعض دور الأرشيف إخفاء وثائق تثير قضايا حساسة. وأكد **جامع بيضا** صعوبة الاشتغال على أرشيف الصحافة لنذرته وانعدام صيانته وترميمه مما يعرض ما بقي للتلف بسرعة. وتأسف **المصطفى بوعزيز** على ضياع جزء كبير من أرشيف الأحزاب خاصة الاستقلال لكونه غير متاح للاطلاع أو مبتور. وسلط **حسن الشافعي** الضوء على أرشيف الغرف الاستشارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة. وبين محمد يخلف أهمية أرشيفات البلديات من خلال نموذج فاس. وانتقد **عبد القادر بوراس** وثائق الأرشيف العسكري، لأنها لا تمد المؤرخ إلا برؤية جانبية حول المقاومة، وصورة بوليسية حول القبائل المغربية مما يتطلب منه التعامل الحذر معها. وفي ذات السياق نبه محمد خرشيش إلى بعض افتراءات قسم الاستعلامات بخصوص حرب الريف لتوجيه الراي العام الفرنسي، مما يتطلب الحذر في التعامل مع معطياتها.

وخلص الباحث في تحليه لمداخلات الندوة إلى أن كتابة تاريخ مغرب عهد الحماية صارت ممكنة وضرورية رغم الصعوبات، ومن أجل ذلك لابد من التعاون بين المؤرخين ومؤسسات الدولة لجرد الوثائق. ودعا لحفظ وتثمين الأرشيف وترتيبه وفهرسته ووضعه رهن إشارة الباحثين[٢٤].

٤ـ ندوة إعادة التفكير في حقبة الحماية (١٩٩٨) [٢٥]:

قسم فيها **كريستين لوفيس** توزي الدراسات حول مغرب الحماية إلى ثلاثة أقسام: أعمال تشمل كل إفريقيا، أعمال عامة حول الحماية. ودراسات أكثر تخصصا اهتمت بمواضيع متعددة، كجذور تنظيم الحماية، ودور ليوطي وسياسته الاستعمارية في المغرب، دور المغرب في الحرب العالمية الثانية، وفرق الكُوم... ودعت **آسية بنعدادة** إلى إعادة دراسة تاريخ عهد الحماية بالمغرب من منظور جديد يوظف وثائق متنوعة ويجيب على أسئلة حارقة. وتطرق **جامع بيضا** لقضية غياب الحريات العامة وما أثاره من احتقان في صفوف الوطنيين، وانعكاساته على تاريخ مغرب الاستقلال. وربط **إبراهيم بوطالب** بين الحماية وتطور السلوك الضريبي من خلال الإشارة الى ضريبة الترتيب التي ارتبطت تاريخيا بالحماية وجغرافيا بالمغرب وكان **محمد كنبيب** أول مؤرخ مغربي استعمل

عبارة تاريخ الزمن الراهن، معتبرا أن فهم تاريخ الحماية سيظل ناقصا إذا جُهلت التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعقود الأولى للاستقلال، والأمر معكوس أيضا. واقترح على كل دارس لتاريخ حقبة الحماية الاستفادة من ثلاث مكاسب:

- التقدم المنهجي الذي حققه التاريخ خاصة في فرنسا.
- وجود مسافة زمنية معقولة مع الأحداث المعنية بالدراسة والتحليل.
- المنهجية المقارنة بالاستعانة بمكتسبات البحث التاريخي عن الحقبة الاستعمارية في بلدان مجاورة.

ونصح بمنح الأولوية للمصادر المكتوبة، والأرشيفات الوطنية والأجنبية، تم الرواية الشفوية والذاكرة. وأكد **فيكتور موراليس ليثكانو** ضرورة العودة إلى أرشيف مجموعة من الدول الى جانب المغرب وإسبانيا لدراسات العلاقات المغربية الإسبانية. وناقش **أبو بكر هادي** مسألة تتكامل وتتعارض وتتقارب وتكامل أرشيف الدول الاستعمارية حول المغرب، مما يساعد على تحقيق شروط الدراسة الموضوعية. ونبه **دانيال ريفي** لأهمية الأرشيفات الخاصة في دراسة تاريخ مغرب الحماية من خلال تقديم بعض النماذج. وأكد عكاشة برحاب أن القرب الزمني من الأحداث يوفر إمكانية توظيف الرواية الشفوية. وطرح **عبد الواحد أكمير** إمكانية اعتماد الأعمال الأدبية في كتابة التاريخ من خلال بعض النماذج. وأضاف **ديتريش زاوخبوركر** أهمية الصورة الفوتوغرافية في التاريخ[٢٦].

وعموما فقد سعت الندوة وفق خلاصة الباحث الى إعطاء دفعة قوية للبحث في تاريخ المغرب وتشجيع الباحثين على الخوض في ذلك.

الفصل الثالث: السياق العام ومتغيراته في بداية الألفية الثالثة

بعيد تولي محمد السادس عرش البلاد في ٢٣ يوليوز ١٩٩٩ ارتفعت حدة النقاش حول مجموعة من القضايا أبرزها: تحولات العهد الجديد، ومشاركة المؤرخين (مواطنين وكباحثين) في تكريس البحث في الزمن الراهن، تقرير الخمسينية، تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة مما زاد حجم الطلب الاجتماعي على التاريخ القريب.

١ – تحولات العهد الجديد:

كانت تولية الملك انتقالا سلسا للسلطة بسبب مشاركة المعارضة في الحكم، وجاء خطاب ١٢ أكتوبر ١٩٩٩ ترسيخا للمفهوم الجديد للسلطة[٢٧]. لكن العهد الجديد ورث ملفات معقدة عن العهد السابق أبرزها: الانتقال الديمقراطي/قضية الأمازيغية/ حقوق الإنسان/ قضايا المرأة/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/ تصاعد الإسلام السياسي...).

***قضية الأمازيغية:** استعرض الباحث كرونولوجيا تطور هذه القضية منذ تأسيس أول جمعية ثقافية أمازيغية ١٩٦٧ إلى خطاب أجذير ٢٠٠١ في ١٧ أكتوبر الذي اعترف بالأمازيغية كمكون أساسي للهوية والحضارة المغربية وتراث ثقافي زاخر كأحد أهم رموز الهوية الثقافية المغربية. وبناء عليه تم إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أعطى دفعة جديدة للأمازيغية بروافدها الثلاثة كتراث وطني ومبعث اعتزاز للمغاربة (الخطاب) وكتابتها بحرف التيفيناغ وختم بدسترة الأمازيغية لغة وطنية للبلاد منذ ٢٠١١ (الخط الزمني).

خط زمني لمراحل تطور القضية الأمازيغية

كما أودها الباحث

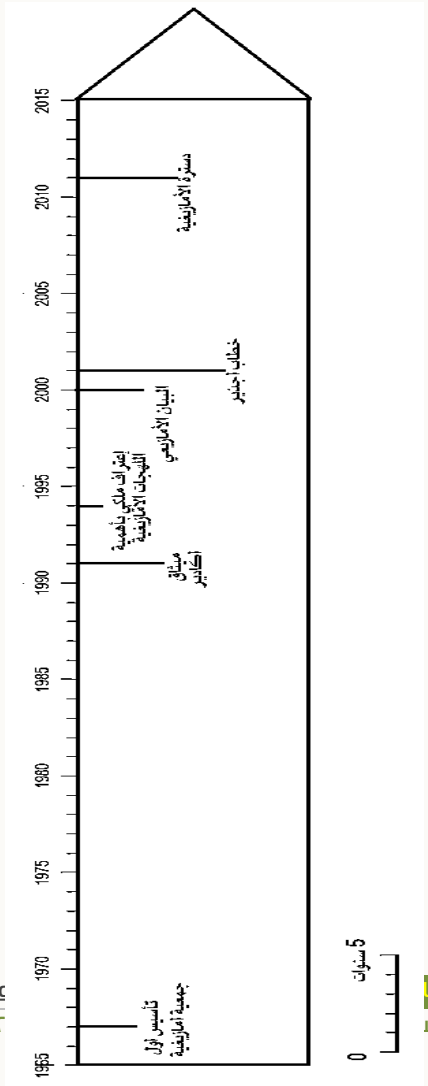

***الحركة النسائية:** حضرت بقوة في الساحة منذ التسعينات (الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب)، وتزايدت مع إطلاق حملة لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية خاصة ما تعلق بالزواج، والتعدد، والطلاق، والحضانة، والإرث. واعتبرت التعديل الدستوري لسنة ١٩٩٢ أقل من التطلعات، فوضعت الحركة النسائية خطة وطنية من أجل إدماج المرأة في التنمية نشرت سنة ٢٠٠٠، ولقيت مساندة نسائية ومعارضة جماعة العدل، والإحسان، وحزب العدالة والتنمية. وهو الأمر الذي عجل بتشكيل لجنة ملكية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية قدمت قوانينها للبرلمان سنة ٢٠٠٣ ودخلت حيز التطبيق ٢٠٠٤م. جاءت بقوانين اعتبرتها المنظمات النسائية قفزة للأمام[٢٨].

***حقوق الإنسان:** ظل ضحايا سنوات الرصاص من الملفات المؤرقة للدولة خلال تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الحالية، مما عجب برغبة ملكية في تصفية الخلافات والآثار. وهكذا تشكلت في غشت ١٩٩٩ لجنة ملكية لدراسة تقديم تعويضات للمعتقلين السياسيين السابقين، وقدمت الدولة إشارات للمجتمع والحركة الحقوقية برغبتها في طي الملف (عودة أبرهام السرفاتي في ١٣ شتنبر ١٩٩٩، زيارة الريف في أكتوبر ١٩٩٩، إقالة إدريس البصري في نونبر من ذات السنة). وتم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير ٢٠٠٤ حيث سرد الضحايا وأقاربهم قصص التعذيب، وحالات الاختفاء القسري للعموم في تسجيلات، ومباشرة على الإعلام العمومي. وتم حديد مواقع التعذيب والمقابر السرية لدفن معارضي النظام، وصرفت الدولة تعويضات مالية شرط طي الملف[٢٩].

***الملف الاقتصادي:** تميز الوضع الاقتصادي بالتأزم بسبب الديون الخارجية، واستنزف ميزانية الاستثمار، وبطء النمو الاقتصادي الخاضع لإملاء المؤسسات الدولية. أدى كل هذا إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية الناتجة عجز الاستثمارات الخاصة عن تحقيق للمطلوب بسبب تخوف المؤسسات المالية، وتهريب رؤوس الأموال، وتحذيرات المؤسسات الدولية من خطورة الوضع. لذلك نصح البنك الدولي بتخفيض قيمة العملة، وخفض التوظيف العمومي، ونهج سياسة التقشف، والخوصصة لتحسين المؤشرات الاجتماعية. فرض هذا الوضع المتأزم جعل محاربة الفقر والفساد أولوية وطنية. وهكذا فتح الملك سنة ٢٠٠٣ نقاشاً جماعيا لسياسيين خبراء أكاديميين... لصياغة تقرير شامل حول التنمية في البلاد طيلة ٥٠ سنة من الاستقلال وصدر التقرير سنة ٢٠٠٥ تحت مسمى " تقرير الخمسينية".

٢ تقرير الخمسينية:

ذكر الباحث بظروف صدور التقرير سنة ٢٠٠٥ تحت مسمى " ٥٠ سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق ٢٠٢٥"

بعد ٥٠ سنة على الاستقلال[٣٠]. صدر ٢٠٠٦ تحت عنوان " **المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك**" لتقديم إضاءة لملك البلاد بشأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والإيجابيات والمعيقات والطموحات لتفادي الوقوع في أخطاء الماضي والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمعيقات التنمية الاجتماعية؟ مواطن القصور؟ العوائق.

حضر تاريخ الزمن الراهن في تقرير الخمسينية لأن الهدف كان جعل التاريخ في خدمة التنمية من خلال مساهمة محمد كنبيب بتقرير "مغرب الاستقلال ١٩٥٥-٢٠٠٥ محاولة تركيب في ٥ محاور:

١٩٥٥-١٩٦٥ : سنوات انتقال وتكيف وتحديث الدولة

٢ ١٩٦٥-١٩٧٢: تقوية الدولة وتعثر اللعبة السياسية والتوترات الاجتماعية

١٩٧٣-١٩٨٣: بوادر الانفتاح

١٩٨٣ – ١٩٩٩: من السير نحو التناوب إلى عهد ملكي جديد

١٩٩٩-٢٠٠٥: المكتسبات الديمقراطية والتنمية المستدامة

وأبرز التقرير ضخامة الدين الخارجي في ظل التوترات السياسية عدم مطابقة التكوين لحاجات سوق الشغل، مؤكدا أن المنجزات لا تستقيم بدون رؤية تاريخية لتقديم مسار للتمية في تفاعلها مع أبعاد الحكامة. وقد قسم التقرير **الجانب الاقتصادي** إلى ثلاث مراحل:

١٩٥٥-١٩٨٢ مرحلة: بناء اقتصاد عصري باختلالات كثيرة

١٩٨٣- ١٩٩٣: مرحلة التقويم الهيكلي بسبب ارتفاع الديون

بعد ١٩٩٣ : الانفتاح وتحرير الاقتصاد (الخوصصة) وغياب محيط مشجع للاستثمار

وعزا إخفاقات النظام التربوي إلى الإخفاق في محاربة الأمية، وضعف القدرة الادماجية للمنظومة، وتعثر وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية، وتذبذب تدبير السياسة اللغوية[٣١].

التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة:

أبرز المؤلف أن تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة ٢٠٠٤ لم يكن إملاءً، ولا مبادرة فردية ولا قراراً أحادياً، بل نتيجة سلسلة نضال حقوقي طويل تفاعل معه الملك، واستدل بخلاصات عبد الأحد السبتي التي توصل فيها إلى أن التقرير تفاعل مع ضحايا الانتهاك الذين يمثلهم "المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف". وفي ذات الاتجاه سار إبراهيم ياسين الذي سجل إصرار الدولة على إنهاء ملف حقوق الإنسان بنهاية العقد الأخير من الألفية الثانية. وذلك بتوصية المجلس الأعلى لحقوق الإنسان بالعفو عن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ورفضتها الحركة الحقوقية لأنها لا تكشف عن مصير المختفين، ورفات القتلى، وعدم متابعة المسؤولين عنها.

صدر قرار بإحداث لجنة تحكيم في ١٦ غشت ١٩٩٩ لتحديد التعويضات المادية والمعنوية لفائدة الضحايا. ومع بداية سنة ٢٠٠٠ تلقت اللجنة ما يناهز ٤٠٠٠ طلب. ورصدت الحكومة ٤٠ مليون درهم للملف، لكن هذه المجهودات قوبلت برفض المنتدى المغربي الذي رفع شعار عدم الإفلات من العقاب. وطالبت كريستين دور السرفاتي بتعويض الضحايا، وإزاحة المسؤولين الرئيسيين من الساحة السياسية. وشدد إدريس بنزكري في أبريل ٢٠٠٠ على ضرورة تفسير الدولة لما حدث، والتحصين ضد تكرار ما جرى، وتحديد مسؤوليات المنتهكين لحقوق الإنسان باسم الدولة كقضية حساسة. وتعزز النقاش العمومي في الأمر مارس ٢٠٠٠، باجتماع أزيد من ١٥٠٠ شخص أمام كوميسارية درب مولاي الشريف[٣٢]. ونُظمت في نونبر ٢٠٠١ مناظرة حول انتهاكات حقوق الإنسان بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان وأصدرت عدة توصيات[٣٣] أهمها:

- إحداث لجنة حقيقية للتعويض، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة، التربية على حقوق الإنسان
- مسؤولية الدولة في متابعة المسؤولين

ونظم فاعلون إعلاميون، مناضلون حقوقيون، مثقفون، وعائلات وأقارب الضحايا وقفات ومسيرات بعد المناظرة بقلعة مكونة (١-٢ يونيو ٢٠٠٢)، وأكدز (أكتوبر ٢٠٠٢)، وأمام مقهى لبيب بباريس[٣٤]، وتوجت بمسيرة في الرباط.

أفضت هذه الضغوط إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة بداية ٢٠٠٤ بعد أخذ ورد[٣٥].

نصبت الهيئة في يناير ٢٠٠٤، وصدر الظهير المحدد لاختصاصاتها في أبريل من ذات السنة، والذي أكد أن اختصاصات الهيئة غير قضائية ولا تثير المسؤولية الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

هدفت لإثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، ومواصلة البحث والتحري[٣٦] بشأن حالات الاختفاء القسري، وتقييم مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت الضحايا أو ذوي حقوقهم. والتحكيم وجبر الأضرار التي لحقت ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

أعدت الهيئة تقريرًا رسميًا تضمن خلاصات الأبحاث والتحريات والتحاليل المجراة بشأن الانتهاكات وسياقاتها. وقدمت توصيات لحفظ الذاكرة، وضمان عدم تكرار ما جرى، ثم تنمية وإثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة. خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين الاستقلال سنة ١٩٥٦ ووفاة الحسن الثاني سنة ١٩٩٩، وضرورة الإحاطة التاريخية من خلال الاستعانة بالمؤرخين. لذلك عين إبراهيم بوطالب عضوا في الهيئة ووضع ورقة تاريخية في الموضوع، شدد فيها على سكوت الذاكرة، وغياب الأرشيف لأن الأولى كانت متوجسة خيفة، والأرشيفات مفقودة أو منطوية على دائرة مستنداتها وصعوبة استثمارها. لذلك يجد المؤرخ نفسه أمام أمرين[٣٧]:

أخذ السياق التاريخي وقتا طويلا توج بإصدار كتاب "**السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، بسبب تطلب القضايا مراجعة دائمة على ضوء ما يظهر من مستجدات، وتناقض سياقات الأحداث. وتم الاهتداء إلى ضرورة خلق مؤسسة علمية تجمع المؤرخين، وتوفر الأرشيف وتضمن حرية الفكرية للباحثين وتم عقد جلسات استماع عمومية لضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي، وشهادات أخرى مكملة خضعت للتمحيص من طرف مراكز بحث وجامعات. وصدرت توصية بإحداث مركز جامعي للزمن الراهن، ومؤسسة عمومية لحفظ الأرشيف[٣٨].

وأكد المؤلف أن تجربة الهيئة أثبتت أهمية كتابة التاريخ القريب، وأسدت خدمات جليلة للباحثين في هذه الفترة (شهادات وثائق...) بعد اضمحلال الموانع، واتساع هامش الحرية من المركز ليشمل الهامش أيضًا بعد أن أحيل أرشيفها لمجلس حقوق الإنسان. وشدد التقرير على دور أشغال الهيئة في إعادة بناء الذاكرة، حيث سجل المشاركون بروزاً هادئا وتدريجيا لخطاب سياسي جديد يسهم في بناء ذاكرة وطنية تعددية غير انتقائية أو مبنية على الإقصاء. ونبه لضرورة جميع الأرشيف الوطني، وتنسيق تنظيمه بين كل الدوائر المعنية، كما اقترح سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحه للعموم وشروط الاطلاع عليه والإجراءات المترتبة على إتلافه"[٣٩]. ولأن الدراسات التاريخية حول الماضي القريب قليلة جدا، فقد أوصى التقرير الختامي بالاهتمام بتاريخ المغرب الراهن من خلال التشديد على ضرورة مراجعة تدريجية المحتوى برامج مادة التاريخ ببلادنا، وتأسيس معهد خاص بتاريخ الزمن الراهن يتولى التأليف والتوليف والبحث والنشر حول الأحداث التاريخية المتصلة بياضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبتطورات قضايا حقوق الإنسان، والإصلاح الديمقراطي.

أشار الباحث إلى النقاش الواسع والعميق الذي أثاره التقرير الذي رفع إلى الملك أواخر سنة ٢٠٠٥، حول موضوع الإصلاح الديمقراطي وطي صفحة الماضي في البلاد. وحول أهمية مساهمة المؤرخين في تعميق هذا النقاش. وخلص إلى إن أقل ما يمكن أن يقال عن هذا التقرير أنه زاد وتيرة الطلب الاجتماعي على تاريخ المغرب القريب، وجعل الناس يتساءلون: **أين المؤرخون؟**

٤- الطلب الاجتماعي على التاريخ الراهن:

تزايد الطلب الاجتماعي على تاريخ الزمن الراهن أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية "العهد الجديد" لمعرفة تاريخ في مغرب الاستقلال. واكبته غزارة المذكرات التي أثارت قضايا كانت مسكونا عنها، على غرار مذكرات محمد الفقيه البصري[٤٠]. تلاه إصدار مذكرات فاعلين وشهود إما تأييدا، أو اعتراضا، أو تكذيبا، أو إضافة، فتعددت الروايات المختلفة حول الحدث الواحد. وهكذا بيعت من كتاب "تازمامارت الزنزانة ١٠" لأحمد المرزوقي عن انقلاب الصخيرات ٤٠ ألف نسخة ... ٣ نسخة منها في أسبوع واحد. وانتعشت الصحافة الوطنية التي تفاعلت مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فتحررت الأفواه وتطرق الصحفيون لمواضيع ساخنة من التاريخ القريب كعودة السرفاتي ١٩٩٩، وعودة أسرة بنبركة، وإقالة إدريس البصري نونبر ١٩٩٩. وأحداث كانتفاضة الدار البيضاء ١٩٥٦، ومحاولات انقلابي ١٩٧١ و١٩٧٢، ودار نقاش واسع حول سلطوية الدولة، والبيوغرافيات (بنبركة اوفقير...)[٤١]. وتوالى إصدار المذكرات. وساهم جو الانفراج السياسي في بداية عهد محمد السادس في انبثاق أحداث الماضي التي لم تندمل جراحها بعد.

بيّن بنيامين ستورا أن تناول الصحف لمغربية للأحداث التاريخ القريب راكز على ٣ مراحل:

المرحلة الأولى (١٩٥٦- ١٩٦١): ملكية قوية ومهيمنة على المشهد السياسي، وحركة الوطنية تابعة وخاضعة لمبادراتها

المرحلة الثانية (١٩٥٩- ١٩٦٥): أزمات انشقاقات الحركة الوطنية (اختطاف المهدي بن بركة...)

المرحلة الثالثة (١٩٦٥- ١٩٧٥): ركزت على النظام سلطوي، الانقلابين الفاشلين ضد الحسن الثاني، الجنرال أوفقير.

لقد أفقد هذا الكم الهائل من الروايات (récits) التاريخية وتأويلاتها الدولة بالتدريج احتكار كتابة التاريخ، وأدى إلى زيادة الطلب الاجتماعي على تاريخ الزمن الراهن.

ه. ندوة "العدالة الانتقالية في المغرب

نظمتها مجلة نوافذ يوم ١٩ فبراير ٢٠٠٦، وجاءت قراءةً في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. أكدت فيها لطيفة الجبابدي[٤٢] أن عمل الهيئة أكبر محفز للمغاربة جميعا للاشتغال على التاريخ القريب. خاصة بعد أن واجهت الهيئة صعوبات في تحديد السباق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الإشارة إلى فاعلية المثقف المؤرخ، والاحترازية، وطلب ضمانات ولو في حدود اختصاصاته سواء تعلق الأمر بعدم كفاية الشهادات والضمانات حرية التعبير. وأكد السبتي أن المؤرخ يساعد الفرد والمجتمع على فهم ماضيه الذي كان مقصيا في الدرس الجامعي. وعرج الكاتب عل تعرض صحفيين لمتابعات قضائية (الأسبوع، الصحيفة ولوجورنال) وختم بالتأكيد على أن تجربة الزمن الراهن تتطلب تكوينا منهجيا ومعرفيا في هذا الحقل واتساع هامش الحريات[٤٣].

الفصل الرابع: التفاعل الأكاديمي والمؤسساتي مع التغيرات الجديدة

أبرز فيه المؤلف تزايد النقاش العمومي داخل أسوار الجامعة وبين الباحثين خارجها، وأيقنت الأغلبية بأن كتابة تاريخ الزمن الراهن ممكنة، بل وضرورية. وزاد التفاؤل بصدور قانون الأرشيف، وفتح أول ماستر للزمن الراهن ٢٠١٠-٢٠١٢، وتأسيس مركز الزمن الراهن سنة ٢٠١٣.

ا. المذكرات والتاريخ

أشار المؤلف إلى تفجر كتابة الرواية التاريخية، وتعاطي الصحافة بجدية مع القضايا الساخنة، ونبه إلى تجنب الخلط بين التاريخ والذاكرة. وعقدت لهذا الغرض بمراكش ندوة "مذكرات الوطنيين المغاربة وإشكالية الزمن الراهن" سنة ٢٠٠٤[٤٤] ركز فيها المتدخلون على عدة قضايا أبرزها[٤٥]:

- إعبار المذكرات مصدر تاريخي إن أحسن استغلالها وتمحيصها كمخطوطات تتطلب تقنيات تحقيق.
- تأثير الزمن على الذاكرة من خلال توظيف أصحاب المذكرات للتلميح عوض التصريح، وذلك كلما طالت المدة بين زمن الكتابة وزمن المرويات.
- عدم احترام مجموعة من المذكرات للتسلسل الكرونولوجي للأحداث والتباس المذكرات بالتاريخ.
- تعارض المذكرات بفعل الخلاف بين قادة الحركة الوطنية من خلال نموذجي علال الفاسي، ومحمد بن الحسن الوزاني.
- تتبع كتاب "مذكرات حياة وجهاد" لعبد الهادي بوطالب وإبراز حجم الوثائق التي قدمها للحديث عن مذكرات انتقائية قصدا أو نسيانا[٤٦] تجعل من المذكرات مادة تكميلية.
- نقط القوة والضعف في مذكرات رجال المقاومة من خلال نموذج محمد بن سعيد ايت إيدر[٤٧]. إذ لا ينبغي التعامل مع المذكرات بأكثر من كونها وجهة نظر فاعل وشاهد على عصره صيغت بأسلوب سردي لأحداث من الذاكرة مرفوقة بتحليل وخلاصات.
- تعمد مذكرات بعض المقاومين ورجال الحركة الوطنية السكوت عن بعض الأحداث المهمة جدا، مثل صراع الأجنحة في المقاومة وجيش التحرير، وحل هذا الأخير سنة ١٩٦٠.
- تشجيع وفرة المذكرات على البحث في تاريخ المقاومة وجيش التحرير خاصة مرحلة الكفاح المسلح ومرحلة بناء الدولة المغربية الحديثة.
- أهمية بعض مذكرات المقاومة وجيش التحرير في بناء التاريخ (مذكرات الحسين برادة نموذجًا) دون أن يعني أنها تسمح بكتابة تاريخ موضوعي عن المرحلة
- التساؤل عن سبب عدم التركيز على التجربة الشخصية للمقاومين وإكراهات زمن الكتابة.

والخلاصة أن التاريخ تاريخ، والذاكرة ذاكرة، لها عيوبها كالنسيان والذاتية والسكوت المتعمد والكذب وتأثيرات زمن الكتابة ورهاناتها. وأكد الباحث أن ملتقيات التاريخ: مغرب القرن العشرين التي عقدت بالرباط بين ٣٠مارس و١أبريل[٤٨] كانت فرصة لدعوة **جماعة المؤرخين** لإعادة كتابة تاريخ البلدان المغاربية في عهد الاستعمار وزمن الاستقلال. واعتبرت التفكير في مكاسب الاستقلال يتطلب إعادة التفكير في المرحلة الاستعمارية وتصحيح أحكامنا عليه.

٢. تنظيم الأرشيف المغربي: ١٢٣

أشار فيه المؤلف إلى صدور القانون ٦٩,٩٩ المتعلق بالأرشيف في ٣٠نونبر ٢٠٠٧ كأول تشريع منظم للأرشيف العمومي. وأبرز أقسامه وموادّه، وميز بين:

- الأرشيف العام لأنشطة ذات طابع رسمي.
- الأرشيف العام غير قابل للتقادم أو التفويت.
- الأرشيف العام المتاح أمام والباحثين والدارسين والجمهور بضوابط وشروط عند انصرام أجل ٣٠سنة من تاريخ إنتاجه[٤٩]. تسلم الإدارات العمومية أرشيفها لمؤسسة أرشيف المغرب التي تتمع استقلال مالي وإداري ضمن ثلاثة مستويات من الأرشيف العام: "أرشيف عادي" و "أرشيف وسيط" و"أرشيف نهائي".

٣. أرشيف المغرب

ذكر الكاتب انطلاقاً من قراءته للمادة ٢٧ من القانون أعلاه ببداية أعمال المؤسسة ربيع ٢٠١١م، وبسط أدوار المؤسسة في صيانة تراث الأرشيف الوطني، وتكوين أرشيف عام، وحفظه، وتنظيمه، وتيسير الاطلاع عليه لأغراض علمية وإدارية واجتماعية وثقافية وعرج على رصيدها الوثائقي الذي يضم:

- ـ أرشيف عمومي لفترة الحماية.
- أرشيفات خاصة سلمها أفراد لأرشيف المغرب قصد المعالجة وجعلها في متناول الجمهور.
- دراسات متنوعة تخص تاريخ المغرب، خاصة تقارير مركز الدراسات العليا الإدارية حول إفريقيا وآسيا الحديثة (CHEAM). كما أغنت المؤسسة أرشيفها بالأرشيف القادم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ ٢٠١٧.

تعمل المؤسسة على إغناء الرصيد عن طريق: الأرشيف العام الذي يسلم للمؤسسة، واقتناء أرشيف الخواص (علماء شخصيات عمومية، أسر، جمعيات...). تلا هذه الإجراءات صدور المرسوم ٢,١٤,٢٧٦ المتعلق بشروط تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف وإجراءات تسلمه. وتم إصدار دليل مرجعي لتدبير الأرشيف العمومي بتعاون مع خبراء مغاربة ومؤسسات لها خبرة في الميدان دوليا يهم فقط الأرشيف الورقي. بعدها صدر قانون ٣١,١٣ المتعلق بالحصول على المعلومة التي قد تعرض من رفض ذلك لعقوبات ومتابعات قضائية[٥٠].

٤. ندوة من الحماية إلى الاستقلال: إشكالية الزمن الراهن ٢٠٠٦[٥١]

بين الباحث أنها جاءت بهدف ملء البياضات التي اعترت مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب، والاستجابة لحاجات المجتمع في معرفة ما حدث والإجابة عن تساؤلات مساهمات موضوعية ومنهجية. لاحظ من داخلها الحسني تضييق الدروس المخصصة للحماية لصالح ما بعد الاستقلال وبالتالي ضعف الاهتمام بتاريخ الزمن الراهن في المغرب بشكل يثير الاستغراب. وذلك رغم ما يمكن أن يثيره من حساسيات. وأكد السبتي أن "الذاكرة أتاحت إمكانيات الكتابة التاريخية حول الماضي القريب" لأنها أثارت تعدد المحكيات، وساهمت في تراجع مساحة الطابو والمحرمات والتنبيه إلى عدم الانسياق وراء التاريخ المستهلك إعلاميًا. ولعل أكبر الاعتراضات حسب السبتي غياب المسافة الزمنية وندرة الوثائق التي يمكن التغلب على الأولى بالجرأة التاريخية وعلى الثانية بكونها مصطنعة. والخصاص في المصادر رغم تعدد وتوسع مفهوم الوثيقة وخصاص الأرشيف الرسمي فقط، إلى جانب التناقض بين التاريخ والراهن أي الماضي والحاضر الذي يجد قوته في تعدد وسائل انتشار الخطاب التاريخي[٥٢].

اعتبر كنبيب تاريخ الاستقلال حافلاً بـ[٥٣].

الملاحم	طريق الوحدة، عمليات الحرث، المسيرة الخضراء...
الأخطاء	التفاوض على شروط الاستقلال، النموذج الاقتصادي والاجتماعي، الإصلاحات المفروضة في التعليم
ألغاز التاريخ	اغتيال المساعدي تصفية مناضلي حزب الشورى والاستقلال، اختطاف واختفاء المهدي بنبركة
خروقات التاريخ	أحداث الدار البيضاء ١٩٦٥، انتفاضة الخبز/ سنوات الرصاص)
منسيو التاريخ	قدماء المحاربين، فرق الكوم، ضحايا الزيوت المسمومة، وضعية المرأة...
صمت التاريخ	هجرات اليهود المغاربة إلى إسرائيل ووجهات أخرى سنوات

واقترح التقسيم التالي:

١٩٥٥-١٩٧٥: مرحلة الصراع الحاد بين الدولة والمعارضة حول السلطة

١٩٧٥-١٩٩٥: هيمنة مجريات الحرب في الصحراء والبحث عن توافق سياسي حول الملكية

١٩٩٥-٢٠٠٥: مرحلة انتقالية حاسمة.

تساءل المعارضون عن نوعية الوثائق المعتمدة؟ وطرحوا صعوبة الاطلاع على بعض الأرشيفات رغم نهاية المدة المحددة للاطلاع عليه. وأجاب المؤيدون أن التعويض سيكون عن الشهادات، السير الذاتية، البرامج الإعلامية الصحافة، الأرشيف الخاص، هيئة الإنصاف والمصادر الشفوية، سير المقاومين شرط التمييز بين التاريخ والذاكرة، واختيار المواضيع التي قد لا تخلق بعض الإزعاج (المناصب القائمة) واقترح السبتي تعميق الفرضيات والإشكاليات وتكثيف جمع الوثائق[٥٤].

٥ ندوة الزمن الراهن (٢٠٠٧)[٥٥]

اعتبر المتدخلون فيها تاريخ الزمن الراهن هو الذي يكتب تحت أنظار الشهود، وأشاروا إلى أن تاريخ الحماية بياضات ينبغي تسويدها بسبب انشغال البحث التاريخي ببناء الذاكرة الوطنية أكثر. وهكذا اعتبر **السبتي** القرن ٢٠ مرحلة واحدة، ورجح **عبد الحي المودن** الحرب العالمية الثانية كبداية ممكنة لتاريخ الزمن الراهن، واعتبر **الخصاصي** نفي محمد الخامس منعطف مهما. ورجحت حفيظة بلمقدم عودة محمد الخامس ١٦ نونبر ١٩٥٥ بداية لهذه المرحلة بحكم ضعف أرشيفات الإدارات العمومية ووجود عدد كبير منه في الخارج ١٤٩. بينما طالب **المعطي منجيب** بفتح أرشيفات الديوان الملكي، ومديرية الأمن الترابي...حتى لا يبقى التاريخ فريسة الأيديولوجيات ١٥٠. وسار شُكاك في نفس الاتجاه عندما نبه إلى تجاهل المغرب لجزء كبير من أرشيفه بالخارج، وإهماله لأشيف الإدارات العمومية بعد الاستقلال. واعتبر تاريخ الزمن الراهن إعادة اعتبار للبحث الميداني خاصة الدراسات المونوغرافية. تعددها يحقق التراكم المطلوب. وبخصوص مقاربات كتابة تاريخ الزمن الراهن اقترح **المحمدي** المقاربة البيوغرافية لسير فاعلين الكبار زمن الحماية والاستقلال. ودعا محمد أمطاط إلى ضرورة الانفتاح على العلوم المساعدة في دراسة التاريخ الراهن. واعتبر متدخلون آخرون ضعف مستوى الطلبة في اللغات خاصة الإنجليزية والفرنسية يساهم في ضعف التاريخ الراهن ١٥٦ واعتبروا البيوغرافيا، البروسبوغرافيا.١٦ التحليل النفسي مداخل ممكنة لدراسته[٥٦].

٦. من ماستر الزمن الراهن إلى مركز تاريخ الزمن الراهن:

حاول الباحث في هذا المحور إبراز مجهودات المدافعين عن تاريخ الزمن الراهن لترسيخ شرعيته داخل أسوار الجامعة. إذ عرج على النقاشات حادة التي دارت سعيا لإدراجه ضمن المواد الدراسية بالجامعة المغربية. وهكذا خرج إلى حيز الوجود أول ماستر لتاريخ الزمن الراهن ٢٠١٠-٢٠١٢، والذي ضم طلبة مجازين في التاريخ، الفلسفة، والصحافة...، وضمن مجزوءات كالمصادر الأرشيفية/ الذاكرة والتاريخ/ الحركات الاجتماعية الجديدة/ المعرب زمن الحماية / سوسيولوجيا النخب/ وحدات التواصل واللغات. ثم الدكتوراه وتم العمل على تفعيل توصيات بإحداث مركز الزمن الراهن سنة ٢٠١٣[٥٧].

يخلص الباحث في **خاتمة** عمله إلى أن البلاد تعرف حركية مجتمعية كبيرة، يمكن أن يساهم من خلالها مؤرخ الزمن الراهن في تكريس الاختيار الديمقراطي في بلده. ويؤكد على أن مؤرخ هذه الحقبة يمكن أن يتجاوز العراقيل الظاهرة (انعدام المسافة الزمنية، وقلة المصادر، وصعوبة الولوج إلى بعض الأرشيفات، وعدم اكتمال الأحداث...) ويخلق التراكم المعرفي الذي سيجيب على جانب من تساؤلات المجتمع. وذلك شرط توفر القدر الكافي من حرية التعبير إزاء السلطة، ومؤسسات الدولة، والتنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية، والفاعلين الكبار أو ورثتهم، وإزاء المجتمع نفسه[٥٨].

خَاتِمَةٌ

لقد نجح الباحث في إنجاز دراسة وصفية تركيبية أعطت صورة شاملة عن تطور البحث في تاريخ الزمن الراهن بالمغرب في سياقه العالمي. ساعده على ذلك تمكنه من اللغات الأجنبية، وكونه ابن الدار باعتباره خريجا للدفعة الأولى من ماستر تاريخ الزمن الراهن بكلية الآداب بالرباط. وباستثناء بعض ملاحظة أو ملاحظتين معرفيتين بسيطتين أبدى الكاتب تجاوبه معها، واستعداده لمراجعتها في طبعة مقبلة كالخلط بين أجذير إزيَّان، وأجدير الريف عند الحديث عن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فإن العمل جاد ورصين. زادت من أهميته الملاحق والنصوص المترجمة ذات صلة بالموضوع، والحوار مع مدير مؤسسة أرشيف المغرب.

وعمومًا هذا العرض المقتضب لا يعني الإحاطة بتفاصيله ولا يعفي كل راغب في التعمق الأكاديمي في هذه المرحلة من تاريخ المغرب من الاطلاع عليه مرات ومرات لأنه قدم في نظرنا إضافات مهمة. وزاد من آمال المجتمع المعلقة على مؤرخ الزمن الراهن للإجابة عن بعض أسئلة معيقات التنمية في البلاد.

الإحالات المرجعية:

(١) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن في المغرب بحث في سياق الميلاد**، منشورات مؤسسة آفاق، مطبعة آفاق، مراكش، ٢٠٢٣، ص ١٩-٢١

(٢) اهتمت بدراسة مواضيع الذاكرة الجماعية، الاستعمالات السياسية للماضي والفضاء العمومي ...

(٣) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن**...، م. س، ص ٢١-٢٣

(٤) خص منها بالذكر مؤتمر بيكر للسلام، الإمبراطوريات الاستعمارية، وحركات التحرر، الحرب، والعنف، والتورات الدبلوماسية والاستراتيجية، التنمية، السلطة التنفيذية، العرق والنوع... ص ٢٤

(٥) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن**...، م. س، ص ٢٥.

(٦) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن**...، م. س، ص ٢٦-٢٩.

(٧) نفس المرجع، ص ٣١-٣٤.

(٨) الطاهري عبد العزيز، **الذاكرة والتاريخ المغرب خلال الفترة الاستعمارية (١٩١٢-١٩٥٦)**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠١٦، ص ٢٠٤.

(٩) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٣٧-٣٨

(١٠) نفس المرجع، ص ٣٩-٤٠.

(١١) نفسه، ص ٤١...

(١٢) نفسه، ص ٤١-٤٢.

(١٣) نفسه، ص ٤٣-٤٤

(١٤) انعقدت سنة ١٩٨٦ بالرباط بعد ٣ عقود من الاستقلال

(١٥) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٤٨

(١٦) بنوعيه: أرشيف تصور (بقي المغرب) وأرشيف تدبر (نقل إلى فرنسا).

(١٧) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٤٩-٥٣

(١٨) لجيل بيرو في شتنبر ١٩٩٠.

(١٩) تجسد إظهار حسن نية بإطلاق أبرهام السرفاتي سنة ١٩٩١ وتحرير معتقلي تازمامارت.

(٢٠) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٥٤-٥٦.

(٢١) احتفظ للملك بصلاحيات كبرى، وتبنى نظام غرفتي البرلمان.

(٢٢) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٥٧

(٢٣) نظمتها الجمعية المغربية للبحث التاريخي يومي ٢٩ و٣٠ ماي ١٩٩٥ بكلية الآداب بالرباط

(٢٤) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٥٩-٦٨

(٢٥) نظمتها مجلة هيسبيريس تمودا بين ٢٨ و٣٠ ماي ١٩٩٨

(٢٦) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٧١-٧٣

(٢٧) رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية، وتدبير الشأن المحلي والحفاظ على السلم الاجتماعي

(٢٨) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٧٥-٧٦

(٢٩) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٨٥

(٣٠) شارك في صياغته ٧٥ باحثا وخبيرا، وضم عشرات التقارير الموضوعاتية، و١٤ تقرير أفقي.

(٣١) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٨٩-٩٢

(٣٢) مقر تعذيب واستجواب خلال سنوات الرصاص.

(٣٣) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٩٤-٩٦

(٣٤) مكان اختطاف المهدي بنبركة في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥م.

(٣٥) كانت الكواليس بين من يرى أن دور المجلس كاف ولا حاجة لإيقاظ الجراح، وتيار متحمس فأكدوا أن الحقيقة والمصالحة ضروريين

وسيكون للمغرب قصب السبق في المجال والمصالحة مع الذات ومع الدولة ضرورة ملحة. وتم التوصل لهيئة الإنصاف والمصالحة كتسمية نهائية عوض مقترح "هيئة الحقيقة والمصالحة".

(٣٦) انظر المادة ٦ ص ٩٧

(٣٧) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٩٧-٩٩

(٣٨) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ٩٩-١٠٠.

(٣٩) التمست الهيئة وبشكل استعجالي استصدار مذكرة ملكية تحت كافة الوزارات والإدارات العمومية، والأجهزة الأمنية على صون الأرشيف وحفظه، ولو في وضعيته الحالية. وطالبت بتشدد المذكرة في المعاقبة القانونية على كل فعل من شأنه إتلاف أو تدمير أو جزئي للوثائق والسجلات الرسمية

(٤٠) بعد سنوات طويلة في المنفى.

(٤١) نشرت جريدة المنظمة كتاب "تازمامارت سجن للموت بالمغرب" في حلقات ابتداء من دجنبر ١٩٩٩، ونشرت جريدة الاتحاد الاشتراكي سنة ٢٠٠٠ مذكرات معتقل سابق يتازمامرت (*٣ القراء)، وتطرقت لوجورنال للتصفيات الجسدية للحركة الوطنية بين ١٩٥٦-١٩٦٠ في يناير ٢٠٠٠، وأجريت حوارات مطولة جزئين

(٤٢) معتقلة سياسية ورئيسة اتحاد العمل النسائي سابقا، وعضو هيئة الإنصاف والمصالحة. ومن

(٤٣) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ١١٥-١٢٠

(٤٤) نشرت فعاليات هذه الندوة ضمن العدد ٣ من مجلة البحث التاريخي ٢٠٠٥ بعنوان " بين التاريخ والذاكرة"

(٤٥) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ١٠٦-١١٠.

(٤٦) عن حزب الشورى والاستقلال ومستشار ملكي ووزير سابق. ويتعلق الأمر باستجوابات على عجل مع جريدة الشرق الأوسط في حلقات ٢٠٠١. تعد مذكراته

نموذجا لمذكرات الفاعل السياسي الذي حاول ذ رسم صورة مثالية عن نفسه، وسكت عن بعض التفاصيل بسبب المناصب السياسية. وميز الباحث بين أربع مستويات من الوقائع المروية: ١- وقائع شارك فيها/ ٢ - وقائع سمع عنها/ ٣- وقائع لم يعاصرها لكنه يتوفر على وثائق/شهادات بشأنها. لصالح خصوم له أثناء تقلد مناصب الخدمة (محمد العفاس، تاريخ الزمن الراهن....، ص ١١٦)

(٤٧) ركز فيها على أربع قضايا: تأسيس جيش التحرير في الجنوب/ العمل المسلح ومسائل تنظيمية /التحالف الفرنسي الإسباني/ ثم آفاق العمل المسلح بعد عملية إيكوفيون. بالإضافة إلى وثائق الملحق+

(٤٨) نظمتها الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية الرباط بين ٣مارس و١أبريل ٢٠٠٦ في موضوع المغرب الكبير المعاصر: ثوابت وتحولات موائد مستديرة

(٤٩) باستثناء الوثائق المتعلقة بأسرار الدفاع واستمرارية السياسة الخارجية ومن وسلامة الدولة والحياة الشخصية للأفراد والمصادر القضائية (٦٠سنة) وفهارس الأصول وسجلات الحالة المدنية ومصلحة التسجيل... ١٠٠ سنة، واستثنى الأرشيف العسكري حيث تم إحداث لجنة للتاريخ العسكري.

(٥٠) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ١٢٥-١٢٩

(٥١) نشرتها كلية الآداب بالرباط سنة ٢٠٠٦ في كتاب تحت عنوان " **من الحماية إلى الاستقلال: إشكالية الزمن الراهن**"

(٥٢) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ١٢٩-١٣٧

(٥٣) نفس المرجع، ص ١٤٠

(٥٤) نفسه، ص ١٤٢.

(٥٥) ندوة نظمها المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب في ١٤ يوليوز ٢٠٠٧ ونشرت سنة ٢٠١٣

(٥٦) العفاس محمد، **تاريخ الزمن الراهن...، م. س**، ص ١٤٤-١٦٠

(٥٧) نفس المرجع، ص ١٦٦-١٦٨.

(٥٨) نفسه، ص ١٧١-١٧٢